

229864 - يرغبون في بيع البيت لقسمة التركة وأمهم ترفض

السؤال

أنا عراقي مهاجر، متزوج ولا تزال زوجتي في العراق، وليس لي أولاد، ولم أستطع إحضار زوجتي للمهجر لمشاكل عديدة، ولي عائلة في العراق مكونة من أم وأربعة أخوة وأخت، توفي أبي وقتل أخي رحمهما الله، أخي الأكبر متزوج وخارج العراق، وأختي متزوجة في العراق، وأخوتي الباقون بلا عمل نظراً لصعوبة الظروف، أخي القليل له زوجة وأولاد وقد ترك لزوجته بيتاً، وبعض الذهب يكفي أسرته لتعيش دون حاجة لأحد، ودون انتظار لإرث. المشكلة الآن أنني وأخوتي في أمس الحاجة للمال، ولا بد من بيع المنزل، وهو تركة أبي الوحيدة لنا، ولكن أُمي لم توافق، وقد حاولنا مراراً إقناعها، ويوجد في قوانين البلد عندنا أنه يمكن بيع البيت في المزاد، إذا رفع الورثة أو أحدهم - قضية بعدم أهلية أمه - فنحن في فاقة ومضطرون، هل يجوز هذا، أم هو عقوق؟ وما هو الحل؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

بمجرد وفاة المورث تصبح التركة من نصيب الورثة، فلا يجوز لأحد أن يمنعهم من أخذ حقوقهم.

وطاعة الوالدين وإن كانت واجبة، إلا أن أهل العلم بينوا أن هذا مقيد بما فيه نفع للوالدين وليس فيه ضرر على الولد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

” ويلزم الإنسان طاعة والديه في غير المعصية، وإن كانا فاسقين... وهذا فيما فيه منفعة لهما ولا ضرر عليه... لسقوط الفرائض بالضرر” انتهى من ”الاختيارات الفقهية” (ص 170).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى:

” ما فيه منفعة للإنسان ولا ضرر على الأبوين فيه فإنه لا طاعة للوالدين فيه منعاً أو إذناً؛ لأنه ليس فيه ضرر وفيه مصلحة، وأي والد يمنع ولده من شيء فيه مصلحة له، وليس على الوالد فيه ضرر فإنه مخطئ فيه وقاطع للرحم.“ انتهى من ”الشرح الممتع” (8/ 13 - 14).

وبناء على هذا ؛ فلالأولاد

الحق في الإصرار على أهمهم في أخذ حقوقهم من الإرث لشدة حاجتهم ، وليس في هذا عقوق .

ثانيا :

المفهوم من السؤال أن أمكم كاملة الأهلية .

فرفع قضية عليها في المحكمة بعدم أهليتها لا يجوز :

1- لأنه كذب وخلاف الحق .

2- ولأن فيه إيذاءً عظيماً للأم بوصفها أنها ناقصة العقل ونحو هذا ، وهو من العقوق

بلا شك .

3- ولأن المعتاد في بيع البيت بالمزاد ، تعريضا لضياع الحقوق ، ببيعه بثمن بخس ،

أقل من ثمن مثله في السوق ، كما هو المعتاد في مثل ذلك ؛ ولا يجوز دفع الحرج عن

النفس ، بإلحاق الضرر بالآخرين .

فينبغي لكم أن تحاولوا

إقناعها بالحسنى ، ونقل أقوال أهل العلم الذين تثق بهم الأم ، كإمام مسجد الحي

ونحوه ، حتى يتبين لها عدم جواز منع الورثة من أخذ حقوقهم ، أو البحث عبر المحكمة

عن طريق جائز لتحصيل حقوقكم من التركة ، من غير إضاعة لحقوق الآخرين الشرعية ، ولو

كان ميسوري الحال ، أو مستغنين بمالهم عن مثل ذلك .

ثم إذا تم البيع ، فيجب

عليكم أن توفروا للأم المسكن المناسب لها ، سواء من مالها الشخصي ، إن كان يسع ذلك

، أو من مال أبنائها وورثتها ، إن احتاجت إليه .

وليس لكم أن تبيعوا المنزل ، ثم لا تجد الأم مسكنا تسكن فيه ، وعليكم أيضا أن

تحسنوا إلى والدتكم غاية الإحسان فإن حقها عظيم .

والله أعلم .